الْجَوَابُ الْمُضِيءِ

رِسَالَةٌ

لِلْمَوْلَى السَّيِّد الْعَلاَّمَة:

الْحُسَيْنُ بن يَحْيَى بن مُحَمَّد مُطَهَر

رحمه اللّه تعالى

منشورات

مكتبة ابن القاسم صعده ـ الطلح

مطابع المصطفى الحديثة
صعده ـ الطلح

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى سَيِّدنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِيْنَ.

أَدَبُ الْمُنَاظَرَة

اعلم أيها الطالب: للعلم الشريف أنه يجب على طالب العلم الشريف التواضعُ، والانقيادُ للحق، والبحث، وأن لا يغتر بنفسه ويعلم أن النقاش والجدال ليس مقاهرة ومماراة بل مفاهمة، وعلى المتناظرين أن يحاولا البحث عن الحق والصواب، ومن عرفه منهما وكانت حجته قاهرة، فلا يستكبر خصمه عن التسليم، لأن الغاية المقصودة الاطلاع على الحقيقة كما هي.

الْبُرْهَانُ مَرْجِعُ كُلّ دَعْوَى

إذا عرفت هذا فالحجة والبرهان هما المرجع، وكل دعوى بلا برهان فهي عاطلة باطلة.

فالله سبحانه وتعالى لَمْ يَدَّعِ الإلهية بدون برهان، بل دلنا على النظر وعرَّفنا كيفيته في كثير من آي القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ الإِنسَانُ إِلَى طَعَامِهِ، أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاء صَبّاً، ثُمَّ شَقَقْنَا الأَرْضَ شَقّاً، فَأَنبَتْنَا فِيهَا حَبّاً، وَعِنَباً وَقَضْباً، وَزَيْتُوناً وَنَخْلاً، وَحَدَائِقَ غُلْباً وَفَاكِهَةً وَأَبّاً، مَّتَاعاً لَّكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ﴾[عبس٢٤-٣٢]،وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ، وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ، وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ أَفَلا يَشْكُرُونَ﴾[يس: ٧١-٧٣]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ، وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ، الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ نَاراً فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ

تُوقِدُونَ﴾ [يس: ٧٧-٨٠]،وقال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[فصلت: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ﴾[الروم:٢٢]، وقال تعالى: ﴿أَفَلا يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ، وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ، وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ، وَإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾[الغاشية: ١٧-٢٠] وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفاً أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[فاطر:٢٧].

* * *

الاِخْتِلاَفُ دَلِيلُ الْحُدُوثِ

يحتج أئمتنا سلام الله عليهم، وأصحابنا رضوان الله عليهم بالاختلاف الذي احتج به القرآن، وليس المراد بالاختلاف الذي يدل على الحدوث أيَّ اختلافٍ كان، بل الاختلاف الذي يلزم منه الحدوث.

بيان ذلك:

أن الجبل إذا كان طويلاً، وكان يمكن أن يكون قصيراً أو متوسطاً ومنصوباً، وكان يمكن أن يكون منبسطاً، وفي مكان وكان يمكن أن يكون في مكان آخر خشناً، وكان يمكن أن يكون أملس، ورخواً وكان يمكن أن يكون صلباً، وسميكاً وكان يمكن أن يكون دقيقاً ولونه أبيض، وكان يمكن أن يكون أسود، أو أحمر، أو أصفر ومرتفعاً وكان يمكن أن يكون منخفضاً، فلا يمكن أن يكون على حالةٍ أو صفةٍ وهو يجوز أن يكون على ضدها، إلا باختيار مختار لأنه يكون تحكماً، فلا بد أن يكون له صانع مختار.

وزيادة في التوضيح نقول: إنَّ الجبل إذا كان ارتفاعه ألف ذراع مع إمكان أن يكون خمسمائة، أو ثلاثمائة، أو مائة، أو خمسين، أو نحو ذلك، فلا يمكن أن يكون على مقدار معين منها إلا باختيار مختار.

وكذا اختلاف الأجسام، والجبال، والأرضين، والسموات في مقاديرها، وألوانها، وصلابتها، ورخوها، وخشونتها،وملاستها ومحالِّها فإنه كان يمكن أن يكون كل جسم في غير المحل الذي هو فيه، وأن يكون المرتفع منخفضاً، والعكس، وأن يكون الطويل قصيراً، والعكس وكذا سائر الصفات التي ذكرناها، وغيرها.

فكل ما كان على صفة، فكان من الممكن أن يكون على غيرها وكذا الأعراض مختلفة فيما بينها، وهي أنواع كثيرة، وكان من الممكن أن يكون كل فرد على خلاف ما هو عليه، بأن يكون الحالي حامضاً، والعكس، والأبيض أسود، أو أحمر، ونحو ذلك.

فهذا هو الاختلاف الذي ذكر أئمتنا أنَّه دليلُ الحدوث، ولا تنس أن الجسم ماهيةٌ تحته أنواع كثيرة وأفراد، والعَرَضُ كذلك، والجسم أشياء، وذوات كثيرة، وكذا العَرَضُ.

وأما ذات الباري فليست ماهية، بل فردٌ واحدٌ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فقول بعضكم: إنه يلزم أنَّ الجسم لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ خطأ.

فإن أردت أنه ليس مثل الباري فمسلم، وأما أنه لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فلا، لأن الجسم كلي، فكل فرد من أفراد الحيوانات جسم، وكل فرد من أفراد الجمادات جسم، وكل جسم مثل بقية الأجسام في شغله الحيز، وكونه جائز الوجود، وكونه مقدراً، وكونه محدثاً وكونه مكيفاً وكذا العرض كليٌ تحته جزئيات، ويتفق هو والجسم فيما ذكرنا، إلا في التحيز.

فليس كل اختلاف يدل على الحدوث، فاختلاف الباري تعالى والجسم والعرض لا يدل على الحدوث، وليس من هذا الباب، ألا ترى أنه لا يمكن أن يكون الجسم إلهاً، ولا الإله جسماً وكذا العرض ولا أن يكون العرض جسماً، ولا الجسم عرضاً، لأن هذا من تقليب الحقائق، كما أنه لا يمكن أن يكون الصدق كذباً، ولا العكس.

نعم: والجسم لا بد أن يكون متحركاً أو ساكناً، أو تارة متحركاً وتارة ساكناً، والحركة تكون بعد السكون، والسكون بعد الحركة وكل

ما يكون بعد غيره فهو محدث، فثبت أنَّ الحركة والسكون محدثان، ولا ينفك الجسم عن أحدهما، فلزم أن يكون محدثاً، فثبت بهذا أن الأجسام محدثة.

وأما الأعراض فهي صفات الأجسام، لأن الحركة والسكون من صفات الأجسام، وكذا الشهوة، والنفرة، والسرور، والغم، واللذة والألم، والمحبة، والألوان، والصلابة، والرخاوة، والملاسة، والرطوبة واليبوسة، والحلاوة، والمرارة، والملوحة، والحموضة، كل هذه لا بد أن تكون في جسم، وكذا بقية الأعراض، فبهذا تعرِف أنَّ الجسم والعرض، كل واحد منهما ماهية تحته أفراد مختلفة، يلزم من اختلافها حدوثها، وليس الباري كذلك، بل ذات واحدة ليست ماهية تحتها أفراد حتى يلزم حدوثها، فإذا كانت الأجسام محدثة لزم حدوث الأعراض الحالة فيها.

وكذا الجوهر على تسليم وجوده، لأنه بعض الجسم، فإذا ثبت حدوثه لزم حدوث كل الأجزاء، مع أن أكثر الأعراض توجد بعد

العدم، وتعدم بعد الوجود، فإذا ثبت حدوث الأجسام والأعراض فلا بد لها من محدث.

ولا يخلو محدِثها: إما أن يكون قديماً، أو محدَثاً، ولا يمكن أن يكون محدَثاً، لأنه يحتاج إلى محدِث، فيلزم التسلسل، أو التحكم وكلاهما باطل.

أما التحكم: فلأنه يلزم أن نقتصر على عدد بدون برهان، وهو يجوز غير ذلك العدد. بيان ذلك: أن ننتهي إلى الخامس، ونقتصر عليه، وهو يجوز إلى أكثر، وإلى أقل، ولا يجوز أن ننتهي إلى عدد وهو يجوز غيره بدون برهان، وهذا معنى التحكم.

وأما التسلسل: فهو أن لا ننتهي إلى حد، ووجود الأجسام والأعراض، متوقف على الانتهاء، فتكون منتهية – لوجود المحدثات– وغير منتهية –لأجل التسلسل–، وهذا تناقض، وهو محال.

فإذا تقرر هذا لزم أن يكون قديماً، مع أنه لم يقم دليل على ثبوت صانع آخر غير هذا الصانع، وإذن لأتتنا كتبه ورسله.

الْكَلامُ فِي أَنَّ اللَّه تَعَالَى قَادِرٌ وَعَالِمٌ وَحَكِيْم

وإذا صح ثبوت الصانع وقدمه، لزم أن يكون قادراً، لأن العاجز لا يقدر على الصنع، وعالماً، لأن الصنع قد اشتمل على الإتقان والإحكام، وهذا لا شك فيه.

فإنه لا يقدر على إحكام النجارة، والخياطة، والعمارة، والخط إلا العالم بها، ونضرب لكم مثالين تقيسون عليهما:

الأَوَّلُ:

اعلم: أن الله تعالى إذا أرسل المطر لم يرسله بغتة ولا عشواء، بل يثير السحاب، ثم يكون ركاماً، ثم ينبهنا بالرعد والبرق، حتى يمكننا أن نحصن أنفسنا، وأمتعتنا، ومواشينا، ثم يرسله قطرات تعم البراري والمراعي، وتمشي السيول إلى الأموال، ولو أرسله سيولاً من الجو لهدِّمت، وضرَّت، ولم تعم.

الثَّانِي:

اخْتِلافُ أَلْسِنَتِنَا، وَأَلْوَاننَا في مقاس صغير، وبدون أرقام، ولو كانت صورنا متحدة لحصل فساد كبير، فلا يستطيع الرجل أن يعرف زوجته، ولا المرأة أن تعرف زوجها، ولا الولد أباه، ولا الأب ابنه، ولو اتحدت ألسنتنا لما افترق صوت الذكر من الأنثى ولما ميزنا بين صوت كل رجل وآخر، ولا بين أصوات النساء وقس الباقي.

وكل المخلوقات على الإتقان والحكمة، وإنْ لم نعرف وجه الحكمة في بعض الأفراد، فأقل الأحوال أنا لما رأينا المخلوقات، ورأينا تنوعها تنوعاً شاسعاً، عرفنا أن لا بدَّ لها من صانع مختار، بلغت قدرته، وقوته إلى غايات الغايات، لأنه لا بد من مخالف خالف بينها.

معنى علم الله بكل شيء

هذا وأما قولكم: ما هو الدليل أن الله عالم بكل شيء.؟

فنقول: قوله تعالى:﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾[الأنعام:٥٩].

هذا هو الدليل السمعي.

وأما الدليل العقلي: فإن الله لم يعلم بعلم جعله له غيره حتى يكون مختصاً فيما جعل له كعلمنا، ولا يمكن إنكار علم الله، ولا سائر صفات الذات، لأن أفعاله الحكيمة قد دلت عليها، فلزم أن يكون قد استحقها لذاته، بمعنى: أنها من شأنه، ومن حقيقته كما أن من شأن الصدق مطابقته للواقع، والكذب مخالفته للواقع، لا يتخلفان عن حقيقتهما.

فإذا كان العلم من شأنه ومن حقيقته، فلا يمكن أن يتخلف عنه فلو جهل بعض الأشياء، ولو شيئاً واحداً، فقد تخلفت عنه صفة العلم، فعلمه بشيء دون شيء تحكم، وتخصيص بدون مخصص فلا بد أن يعلم الأشياء كلها، أو يجهلها كلها، لأن علمه ليس بآلة خصصها له خالقها في أشياء محدودة، وكذا سائر الصفات الذاتية

الوجـــود والســـمع والبصـــر، والإدراك للمطعومـــات، والمشـــمومات والملموسات، والقدرة، والإرادة، والحكمة، والحياة، كلها أزلية.

وليس المراد أن له آلات، أو أن ذاته آلة، ولا أنه يحصل له إدراك لأنه يلزم أنه غير مدرك قبلُ، بل المراد: أن لا تخفى عليه المدركات المسموعات، والمبصرات، والمطعومات، والمشمومات، والملموسات وأنه حي دائم لا يعجزه شيء.

وهذا معنى قول أئمتنا عليهم السلام: صفاته ذاته.

فـإذا كانـت أزليـة لا تتخلـف عنـه فهـو مـدرك للمسـموعات والمبصرات، والمطعومات، والمشمومات، والملموسات في الأزل وهي معدومة، ولا يمكن أن تكون حقيقة وهي معدومة، وهذا فيما يدرك بالحواس الخمس، فلم يبقَ إلا أن تكون بمعنى عالمٌ، فلزم أنها مجازية وكذا سائر الصفات الذاتية، إلَّا عالم، وقادر، ولكن بغير آلةلأنه لا يلزم معه أن تكون المعلومات والمقدورات موجودة وأما سميع ونحوه فلا بد أن تكون كل المسموعات موجودة، وإلا فهو مجاز، وكذا سآئرها.

فَائِدَةٌ: كُلّ صِفَات اللَّهِ مَآلهَا إِلَى السَلبِ

وكذا القدرة والحياة والوجود، لا يمكن أن تتخلف عنه، فلا يجوز عليه أن يعدم، ولا أن يعجز عن كل الممكنات، ولا أن يكون ميتاً ولا معدوماً، وكل صفاته تؤول إلى السلبيات، أي: سلب أضدادها، لأنه لا يمكن إثبات قدماء مع الله، إذ يلزم أن يثبت لهم ما ثبت له، لعدم المخصص، فيلزم أن يكونوا آلهة، وهذا معنى قول أئمتنا: صفاته ذاته، أي: ليس إلا مجرد الذات.

* * *

مَعْنَى صِفَتَي: سَمِيع وَبَصِير فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى

فَإِنْ قِيلَ: فإنا نفرق بين ما نسمعه ونبصره، وبين علمنا به.؟

قِيْلَ لَهُ: ليس علم الله كعلمنا، ألا ترى أَنَّ اللَّهَ يعلم المطعومات والمشمومات بدون طعم، أو شم، فكذا المسموعات والمبصرات لأنها كلها مما يدرك بالحواس الخمس.

فَإِنْ قِيلَ: إنه يقال للواحد منا سميع بصير؟ وإن لم تكن الأصوات والمبصرات، حاصلة، بأن يكون في الظلام.؟

قِيْلَ لَهُ: إنما المراد في حقنا أن لنا آلات للسمع، والبصر سليمة نسمع بها، ونبصر متى حصلت المسموعات، والمبصرات، وَلَيْسَ لِلَّهِ آلة يسمع بها، ويبصر، ولا يمكن أن يحصل له إدراك، لأنه عرض لا يمكن أن يحل فيه، فلا يمكن أن يتجدد له شيء، ولأنها من حقيقته، ومن شأنه، فلا يمكن أن تتخلف عنه، بل هي أزلية فاتصافه بها مع عدمها ومع وجودها على سواء.

اللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ مَحَلاًّ لِلأَعْرَاضِ

إذا تقرر هذا فاعلم: أَنَّ اللَّهَ تعالى لا يمكن أن تحل الأعراض فيه لأنها من صفات الأجسام، ولأنها لو حلت فيه لكان ظرفاً لها وإذا

كان كذلك، كان محدودا مُقَدّراً، يحتاج إلى مقدِّرٍ، يختار تقديرَه كما مر أن كل مُقَدّرٍ يحتاج إلى مُقَدِّرٍ، فلا تحل فيه الشهوة ولا النفرة، ولا اللذة، ولا الألم، ولا الغم، ولا السرور، ولا الكدر ولا الراحة، ولا الضرر، فلزم وثبت أنه غير محتاج، لأن الحاجة منحصرة في جلب النفع ودفع الضرر.

الْقَوْلُ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى

فلا يفعل إلا ما فيه الحكمة والمصلحة، لأن الفاعل العالم لا يفعل إلا لداعٍ يدعوه إلى الفعل، وداعي الحاجة يمتنع عليه، فلم يبق إلا داعي الحكمة والمصلحة، فلا يفعل العبث، وكلّ النقائص، والقبائح ممتنعة عليه، لأنه عالم بقبحها، غير محتاج إلى فعلها، مع أنها تخل بكماله، وعلوه، وعزته.

الْكَلاَمُ فِي الإِرَادَةِ

اعلم: أن العدلية كلهم يجعلون الصفات الذاتية مجازاً إلا عالم وقادر لكن بغير آلة، وإلا من ذهب إلى أن الإرادة عرض لا في محل، فخلافهم في الإرادة فقط، ولا يلزم منها تشبيه، بل ارتكاب المحال.

ومن العجب قولكم: إذا كانت الإرادة صفة ذاتية، لزم أن تعم المرادات، فيلزم أن تعم القبائح.أليست القبائح مكروهات، والمكروه ضد المراد، قال الله تعالى: ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهاً ﴾[الإسراء: ٣٨]، وبأي دليل أن الله خلق إرادة لا في محل، ولا يمكن أن تكون صفة له، إلا إذا كانت ثابتة فيه، وكل الصفات لا تثبت لأحد، وليست فيه.

ومن العجب قولهم: إن الله يخلق له إرادات على عدد المخلوقات لكل فعل إرادة، وهي غير مرادة، وإذا أمكن أن يخلق على عدد المخلوقات إرادات بدون إرادة، أمكن أن يكون خلق المخلوقات هي أنفسها بغير إرادة، والفرق تحكم.

الْفَرْق بَيْنَ التَّقْلِيدِ وَاتِّبَاعِ أَهْل الْبَيْتِ

وإذا تقرر أنه تعالى لا يمكن أن يرسل رسولاً كذاباً، فقد بعث الله تعالى نبيئنا مُحَمَّداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآله وَسَلَّم وَخَلَّفَ فِينَا كتاب الله وعترته، فالمتبع له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآله وَسَلَّم ولأهل بيته ليس مقلداً بل مؤدياً لما أمر الله ورسوله، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾[الأحزاب:٣٣]، وليس المراد أن يذهب عنهم النجاسات والأقذار الحسية، كالبول والغائط والدم، والقيح، فهم وغيرهم في ذلك سواء.

فافهم الفرق بين التقليد وأتباع الدليل، إذ التقليد: إتباع قول الغير بغير حجة، بينما إتباع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآله وَسَلَّم وأهل بيته عليهم السلام قائم على الدليل، وليس تقليداً، لأنه بأمر الله، قال تعالى: ﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً﴾ [النساء:٨٠]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[الحشر:٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ

وَسَاءتْ مَصِيراً﴾ [النساء:١١٥]، ومن أخذ دينه من غير أهل البيت، وإن كان من أهل البيت فليس بمذهبهم إن لم يقولوا به، وليس كل رجل منهم حجة، لا سيما إذا عدل عن آبائه، وأسلافه إلا إذا كان مجرد اصطلاح، أو مسألة لغوية لا يلزم منه تشبيه، ولا جبر، فلا ضير.

الرَّدُّ عَلَى مَنْ أَثْبَتَ الصِّفَةَ الأَخَصّ

وأما من ذهب إلى أن لله صفة أخص اقتضت له الصفات الأربع فنحن لا ننكر أن الله اختص بالقدم، بل كل العدلية تقول به، لكن قولهم: اقتضت له القادرية، والعالمية، والحيية، والوجودية، فإن أرادوا بها القدم، وهو الوجود الدائم، فكيف يقتضي الشيء وجود نفسه، وكأنهم يريدون بالصفة الأخص صفة خامسة، لا يعرفون ما هي، وليس لهم دليل عليها.

أما نحن فنقول: كل صفات الله، صفات الذات يختص بها لا يشاركه فيها أحد إلا في الاسم فقط.

اعلم: أن بعض المعتزلة، ومن قال بقولهم، يقولون: إن نحو القدرة والعلم، والحياة، توجب لصاحبها في الشاهد صفات وهي: كونه قادراً ونحوها، ويعبرون عنها تارة بالعالمية، والقادرية ونحوها.

وإنَّ هذه الصفات ليست بالفاعل، أي: ليست بفعل فاعل، بل بالعلة، والعلة العلم، والقدرة، ونحوهما، وقد يحتجون لهذا بأنها لو كانت بالفاعل لجاز سلبها مع بقاء العلة، فتنتفي القادرية مع بقاء القدرة، واللازم باطل، فالملزوم مثله.

وَالْجَوَابُ: أنَّ سلبها سلب للعلة، فسلب القادرية سلب للقدرة لأن القادرية حصول أو ثبوت، أو وجود القدرة، وسلب هذه الصفة سلب لها.

والذي يظهر من كلام الأمير الحسين بن بدر الدين عليه السلام في الينابيع أنه يريد أن المتصف بنحو: قادر عالم، ليس هو الذي فعل لنفسه هذه الصفات، وهذا مسلم، لأن القادر لا يستطيع أن يفعل لنفسه هذه الصفة، وهي كونه قادراً، لأن العاجز لا يصح أن يفعل لنفسه ما هو عاجز عنه، وإذا كان قادراً فلا يصح أن يحصِّل ما قد

حصل، لأن تحصيل الحاصل محال، ولأنه يلزم الدور، لأنه لا يستطيع أن يوجد لنفسه القادرية إلا إذا كان قادراً ولا يصح أن يكون قادراً إلا إذا أوجد لنفسه هذه الصفة، وهي القادرية، لكن لا يلزم ألا تكون بفاعل غيره هو الله سبحانه وتعالى وقد قال الله ﴿ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً ﴾[الإنسان:٢]، وهذا نص في محل النزاع، لأن سميع عندهم غير السمع، وكذا البصير، وأن البصر هو الذي أثر في بصير، ولا يلزم من التلازم بين نحو: القادرية -مع فرض تسليمها- وبين القدرة ومن توقفها على القدرة لا يلزم أن القدرة هي التي أثرت فيها، وأن القدرة علةٌ فيها، كما لا يلزم من التلازم بين الأبوة والبنوة وتوقف كل واحدة منهما على الأخرى لا يلزم أن كل واحدة منهما أثرت في الأخرى، ولا من التلازم بين الحركة والسكون وبين حدوث من اتصف بهما لا يلزم أنهما المؤثران في حدوثه فالتلازم دليل لا مؤثر، وكون الأبوة غير البنوة لا شك فيه بخلاف القادرية والقدرة، ولا يصح أن تكون البنوة مؤثرة في الأبوة والعكس لأنه يلزم تقدم كل واحدة منهما على الأخرى،ولو رتبة كما يزعمون وما أظن أحداً يقول به، مع أن القدرة

لا تتعلق بسلب الأبوة والبنوة بعد حصولهما، وتتعلق بسلب القدرة والقادرية. وإذا تأملت كلامهم عرفت معنى القادرية، ونحوها، وهو كون صاحبها قادراً ومعناه: ثبوت القدرة له، أو حصولها، إذا تأملت هذا عرفت أن كلامهم في غاية الغلط، وهل يتصور أن القدرة هي التي أثبتت نفسها لموصوفها وحصَّلت وأوجدت نفسها له، ولا نسلم أن ثمَّ صفة غير نحو العلم والقدرة، لأنها التي يتحلى بها صاحبها، وتكسبه مدحاً ورفعة، أو ذماً وضعة.

وإنما سمي الواصف واصفاً لأنه يحكم على الموصوف بما يكسبه ما ذكرنا، وكذا الوصف لأنه حكمٌ على صاحبها وإثبات الصفة لموصوفها.

ومن العجب قول أحدكم: إن للجسم صفة أخص أثرت له في التحيز والصفة الأخص هي التحيز كيف تؤثر في نفسها وذلك كقول المعتزلة: إن القدرة أثرت في القادرية، والقادرية ثبوت القدرة للقادر وهل تؤثر القدرة في ثبوت نفسها؟

وكذا قولهم: إن لله صفة أخص اقتضت له الصفات الأربع القادرية، والعالمية، والحيية، والوجودية.

هذا والصفة الأخص هي القِدم وهو الوجود الدائم، فأنه لم يشاركه فيه مشارك، فكيف يقتضي الوجود ثبوت الوجود؟ وإن أرادوا صفة أخرى فليس لهم دليل على ثبوتهاولا على اقتضائها، ولا نسلم أن له صفة تقتضي صفات، ولا نريد أن الأزل يقتضي أي صفة.

فَائِدَةٌ:

اعلم: أن الصفة الذاتية هي التي لا تتخلف عن موصوفها ولا يتخلف عنها، فإذا كان موصوفها أزلياً فهي أزلية، وإلا لزم تخلفها عنه، وأن كان موصوفها محدثا فهي محدثة، فإذا كان لا بد له من محدث فهي مثله لا بد لها من محدث، لأن الحدوث يستلزم المحدِث ولعدم المخصص بين محدَث ومحدَث.

وقد يقال: هل خلق الله الجسم منفرداً عن التحيز، أم خلقه مع التحيز.؟

فإن اخترتم الأول أصبح التحيز غير صفة ذاتية، لأنه قد تخلف عن موصوفه، فلا يثبت له ما ادعيتم. وإن اخترتم الثاني، فقد أقررتم لنا بأن الله الذي أوجده.

* * *

خَاتِمَةٌ

من الجدير بالذكر أنّ اهتمامك بالنظر عظُمَ حتى صار شيئاً غريباً بل أوصلكم إلى اتهام الكثير بالتقليد في معرفة الصانع، مع أنها تعرف بأدنى نظر، حتى أنها لا تبعد أن تكون من الضروريات انظر إلى احتجاج إبراهيم -صلوات الله عليه وآله- حيث قال ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾[البقرة: ٢٥٨]، ففي طلوع الشمس وغروبها سراجاً للعالم كله لا تتخلف يوماً

واحداً، ما يدل على الصانع ولا يحتاج إلى غيرها، دع عنك ما نشاهده من خلق الحيوانات، والأشجار والأثمار المتنوعة والأمطار، فالنظر في مثل هذه مما يحصل للإنسان به علماً ويقيناً بأدنى نظر، بل نضطر معها إلى القول بالصانع.

والذي ننصحكم به أن المسلمين قد آمنوا بالله رباً، وبمحمد نبيئا وأنه لا ينطق عن الهوى، وأن ما جاء به فهو من الله، وقد أخبرنا أن أهل البيت مع الحق، ومع القرآن، وكسفينة نوح، فانظروا فيما أجمع عليه الأولون، فإن عرفتم أدلتهم، وعلمتم بها أصبتم، وإلا فاعلموا أنكم المخطئون، وأنهم هم المصيبون بنص النبيء صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآله وَسَلَّم، ولم يدُّلنا على غيرهم، فقولهم دليل يجب إتباعه كما أن القرآن دليل يجب إتباعه، وليس بتقليد، وإنما توسعوا في الأدلة العقلية لدفع الخصوم، وإبطال ما تمسك به الفلاسفة والطبائعية والملاحدة، وسائر الفرق، وأما لأنفسنا فقولهم كافٍ لأنه دين الله فإذا خالفناهم اتهمنا أنفسنا بالغلط، وانظروا إلى أدلة القرآن، وما فيها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾[الأنعام:٩٥]، إلى قوله: ﴿إِنَّ فِي

ذَلِكُمْ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ الآيات من سورة الأنعام دلتنا على التفكر، هذا وقد دلنا الله على أهل البيت ولم يدلنا على المعتزلة، ولكن نوافق المعتزلة فيما وافقونا فيه فقط وقد وافقونا في العدل، والتوحيد، جملة، لا في كل التفاصيل، ومن قال بأقوالهم من أهل البيت فليس بحجة، وإنما المعتبر إجماعهم، وقد أوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه في كتابنا (القول السديد).

فنرجوك أن تتأمل كل ما أسلفنا وتتدبر، إذ لا تحصل على جدوى إلا إذا تتابع التأمل وتكرر.

وهذا آخر ما تحصل لنا وتيسر، مع كثرة الأعمال، والمشاكل التي تشوش البال، وتشغل الفكر، ونسأل الله أن يكون نافعاً لإخواني المؤمنين، خالصاً لوجهه الكريم، مذ خوراً ليوم الدين، وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيْمِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَسَلَّم عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّد وَآلِهِ الطَّاهِرِيْنَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

حرر في شهر محرم وأول صفر ١٤٣٤هـ.

تم بحمد الله وتوفيقه

والحمد لله أولاً وآخراً

وهوحسبنا ونعم الوكيل.